الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الجمعة
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس: السيد دينو (رومانيا)

ثم: السيد زهيد (المغرب)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/47/SR.26
21 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-57762

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ١١١ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/47/11)

١- السيد دوهالت (المكسيك): قال إن جدول الأنصبة المقررة قضية معقدة ومثيرة للانقسام، لأن من الصعب تلبية جميع مصالح الدول الأعضاء التي تتضارب أحيانا. ومع ذلك حدث تقدم كبير خلال السنة الماضية في تطوير معايير لحساب قدرة الدول الأعضاء الحقيقية على الدفع. وفي هذا الصدد تكتسي التغيرات التي اتفق على إدخالها على المنهجية في القرار ٢٢١/٤٦ أهمية خاصة. وقد قدمت لجنة الاشتراكات في تقريرها (A/47/11) سلسلة من الاقتراحات على أساس ذلك القرار. وقال إنه يود أن يعلق على جانبين اثنين محددين من المنهجية، وهما المعايير المستخدمة في إعداد الجداول التوضيحية والعناصر التقنية المستخدمة في الجدول النموذجي.

٢- وأضاف أن التغييرات المقترحة، التي تهدف إلى جعل المنهجية أبسط وأكثر إنصافا وشفافية، تتصل بصيغة علاوة الدخل الفردي المنخفض، والدخل المعدل بمعامل الدين، وإنهاء نظام الحدين تدريجيا. ومن شأن كل واحد من هذه التغييرات أن يساعد على ترشيد نظام تحديد جدول الأنصبة المقررة، ومن شأنها مجتمعة أن توفر توازنا سياسيا مناسبا بين المزايا والنواقص التي ستنتج عنها لكل بلد بعينه. ومن شأن استخدام متوسط عالمي للدخل الفردي ونسبة تدرج مقدارها ١٠٠ في المائة تبسيط صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض والحيلولة دون زيادة تدهور قيمتها. وسوف يساعد استخدام الدخل المعدل بحسب الدين على تخفيف العبء عن البلدان النامية المدينة بأن يأخذ في الحسبان الجهود التي بذلتها للوفاء بالتزاماتها المالية الدولية. وسوف يزيل إنهاء نظام الحدين تدريجيا التشويهات المصطنعة التي أوجدها في تحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٣- وبناء على ذلك يرى وفده أنه ينبغي إعداد جدول الأنصبة المقررة القادم على أساس المعايير التي وضعت في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٢٢١/٤٦ باء، وهي أسعار صرف موحدة، وصيغة خصم مسموح به للدخل الفردي المنخفض تأخذ في الحسبان المتوسط العالمي للدخل الفردي المنخفض مع نسبة تدرج مقدارها ١٠٠ في المائة، والدخل المعدل بحسب الدين، وإنهاء نظام الحدين تدريجيا وفقا للنُّهُج الوارد وصفها في الفقرة ١١ من تقرير لجنة الاشتراكات.

٤- وقال إنه يتفق مع لجنة الاشتراكات في أن الجدول النموذجي الوارد في تقريرها، والقائم على متوسط الدخل القومي مرجحا بمتوسط الدخل القومي للفرد، يعتبر تحسينا كبيرا في المنهجية ويعكس قدرة الدول الأعضاء على الدفع بصورة أفضل، لأنه يأخذ في الحسبان حجم الاقتصاد وكذلك ثروة

(السيد دوهالت، المكسيك)

الدول الأعضاء، بينما يستخدم معايير موضوعية وشفافة وصحيحة من الوجهة التقنية. ولكن حيث إن معدلات الأنصبة المقررة المستمدة من المنهجية الجديدة تختلف اختلافا كبيرا عن المعدلات المستخدمة حاليا، يلزم بذل مزيد من الجهود لإزالة المفارقات التي ستلقي عبئا باهظا على كثير من البلدان النامية. وأعرب عن أمله في أن تواصل لجنة الاشتراكات دراسة سبل استخدام المنهجية الجديدة لدى إعداد جداول الأنصبة المقررة في المستقبل.

٥- وفيما يتعلق بمعدلات الأنصبة المقررة المحسوبة للجمهوريات السوفياتية السابقة وجمهوريات يوغوسلافيا السابقة، أثنى على الموضوعية والقوة التقنية اللتين عالجت بهما لجنة الاشتراكات المشاكل المعقدة التي ينطوي عليها الأمر، وأشار إلى أن هذه التوصيات اعتبرت خطوة انتقالية لا مفر منها وأن المعدلات المعنية قد يطرأ عليها تعديل كبير لدى إعداد جدول الأنصبة المقررة القادم. وبينما شعر بأن توصيات اللجنة تشكل أساسا سليما لحل فهو على استعداد للنظر في خيارات أخرى تعكس بصورة كافية قدرة جميع الدول الأعضاء على الدفع وتكون مقبولة لدى الجميع.

٦- السيد موريت (كوبا): قال إن التوازن الدقيق الذي تحقق في قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٢١ كان نتيجة مباحثات معقدة ومضنية، وينبغي المحافظة عليه في هذه الدورة. وأشار إلى أن لجنة الاشتراكات وافقت، في الفقرة ٦ من تقريرها، على أن المبادئ التوجيهية لوضع أسعار صرف موحدة التي أرستها الجمعية العامة مبادئ مناسبة، وأعرب عن الأمل في أن يأخذ أي قرار نهائي في هذه المسألة في الحسبان الاختلافات في أسعار الصرف وفقا للمعايير المبينة في الفقرة ٣ (ب) من القرار ٤٦/٢٢١ باء. وقال أيضا إنه يؤيد الاستمرار في استخدام الدخل المعدل بمعامل الدين لكي يأخذ في الحسبان وضع كثير من البلدان النامية المدينة. غير أنه أحاط علما برأي بعض أعضاء لجنة الاشتراكات القائل إن تطبيقه سوف يزيد معدلات الأنصبة المقررة على بعض البلدان النامية المدينة؛ ولذلك فإنه يرحب بأي معلومات من الأمانة العامة عما إذا كان الأمر كذلك. ووافق على أنه يجب استخدام نسبة تدرج مقدارها ١٠٠ في المائة لصيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض لمساعدة البلدان النامية ذات الادخل الفردي المنخفض على مواجهة الصعوبات الاقتصادية الخطيرة. ولاحظ وجود اختلاف كبير داخل لجنة الاشتراكات ولكن وفده يؤيد الرأي المعرب عنه في الفقرة ٨ من التقرير ومفاده أن تعديل صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض، وكذلك التعديلات الأخرى المقدمة في الفقرة ٣ من القرار ٤٦/٢٢١ باء تشكل مجموعة متكاملة لتحسين المنهجية، وتعكس بصورة أفضل القدرة النسبية للدول الأعضاء على الدفع.

(السيد موريت، كوبا)

٧- وبينما رحب بمختلف الاقتراحات الرامية إلى إنهاء نظام الحدين تدريجيا، قال إنه يشعر بنفس القلق الذي أعربت عنه وفود أخرى من أن أيا من الجداول المقترحة ليس واقعيا، لأنها تقوم على مبادئ منهجية لم توافق عليها الجمعية العامة. ولذلك ينبغي أن تواصل لجنة الاشتراكات دراسة المسألة وتقدم مقترحات جديدة في الدورة القادمة.

٨- وأشار إلى أنه ظهر من المناقشة توافق عام في الآراء على أن قدرة الدول الأعضاء على الدفع ينبغي أن تظل المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة. غير أن القدرة علىالدفع، ولا سيما قدرة البلدان النامية، تتأثر بعوامل اقتصادية كتلك المذكورة في الفقرة ٣ من القرار ٢٢٣/٤٣ باء، والتي تكرر تأكيدها في قرارات لاحقة للجمعية العامة بعد أن فشلت لجنة الاشتراكات في تقديم مقترحات ثابتة لمعالجتها. وقال إن وفده غير راض عن الملاحظات الواردة في الفقرات من ١٦ إلى ٢٦ من التقرير. وأعرب عن أمله في أن تواصل لجنة الاشتراكات دراسة المسألة وتقدم مقترحات ثابتة في الدورة القادمة للجمعية العامة. وأعرب عن أمله أيضا في أن تتخذ تدابير لتمكين الشعبة الإحصائية من جمع البيانات اللازمة لمساعدة لجنة الاشتراكات في مداولاتها أثناء دورتها القادمة.

٩- وختم كلمته بالقول إن معدلات الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء الجدد مسألة حساسة جدا وينبغي أن ينظر فيها بعناية بغية إيجاد حلول مرضية لجميع الدول الأعضاء.

١٠- السيدة أنزولا (فنزويلا): رحبت بكون لجنة الاشتراكات قد التزمت إلى حد كبير بالتفويض الممنوح لها من الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين وأثنت على جهود اللجنة المبذولة لتقرير معدلات أنصبة الجمهوريات السوفياتية السابقة ويوغوسلافيا السابقة ودول بحر البلطيق. وقالت إنها بينما تتفهم المشاكل الاقتصادية والسياسية الخطيرة التي تواجهها تلك البلدان، ترى أن توصيات لجنة الاشتراكات معقولة، مع مراعاة أن المعدلات مؤقته وسوف تعدل لدى إعداد جدول الأنصبة المقررة القادم، حالما تتوفر معلومات مفصلة عن الدخل القومي وعدد السكان وأسعار الصرف.

١١- وقالت إن العناصر التي ستستخدم في وضع جداول الأنصبة المقررة في المستقبل والتي دعت إليها الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٤٦ باء - وهي فترة أساس إحصائية طولها عشر سنوات، وأسعار صرف موحدة، ودخل معدل بحسب الدين، وصيغة خصم مسموح به للدخل الفردي المنخفض مع نسبة تدرج مقدارها ١٠٠ في المائة، ومعدل أدنى ومعدل أعلى للأنصبة المقررة، وإنهاء نظام الحدين تدريجيا -على مدى فترتي جدول طول كل منهما ثلاث سنوات مع تجنب تخصيص نقاط إضافية للبلدان النامية

(السيدة أنزولا، فنزويلا)

كانت نتاج مفاوضات شاقة في الدورة السادسة والأربعين وجزءا من حل وسط يهدف إلى تحسين المنهجية وجعلها أكثر شفافية. ومع أنه يوجد مجال للتحسين، ليس من المفيد إعادة فتح باب مناقشة هذه المعايير في الوقت الراهن. وفيما يتعلق بنظام الحدين، يتبين من الجداول التوضيحية الواردة في المرافق من الأول إلى الثالث من التقرير أنه يمكن إزالة الآثار الضارة للنظام على مدى فترتي جدول طول كل منهما ثلاث سنوات.

١٢- ورحبت بالجدول النموذجي المقدم في المرفق الخامس من التقرير، والذي يستخدم فترة أساس إحصائية طولها ١٠ سنوات ويقوم على متوسط الدخل القومي مرجحا بمعامل متوسط الدخل القومي للفرد، مع وجود معدل أدنى ومعدل أعلى للأنصبة المقررة. وقالت إن وفدها مستعد للنظر في أي اقتراح لتحسين المنهجية شريطة أن تظل القدرة على الدفع هي المعيار الأساسي. وترى أنه ينبغي دراسة الجدول النموذجي بتعمق أكثر لأنه يقوم على معايير موضوعية وشفافة وسليمة تقنيا، ويأخذ في الحسبان حجم الاقتصاد والثروة النسبية للدول الأعضاء، وبذلك يعكس بصورة أدق قدرتها على الدفع. وينبغي أن تنظر لجنة الاشتراكات في مسألة الانتقال من الجدول الراهن إلى الجدول النموذجي، كما هو مطلوب في القرار ٢٢١/٤٦ وكما اقترح ممثل البرازيل. وأخيرا رحبت بإدراج موجز التقرير المرحلي عن زيادة تطوير أسعار الصرف المعدلة بحسب أسعار السلع في تقرير اللجنة.

١٣- السيد بلاييف (بيلاروس): قال إن العمل الذي قامت به لجنة الاشتراكات فيما يتصل بتحسين منهجيتها، وإن لم يسفر عن نتائج بالأهمية المتوقعة، يوفر أساسا جيدا لتكملة العملية لكي يكون الاشتراك المقرر على كل دولة قائما على قدرتها الفعلية على الدفع. وينبغي أن تعطي اللجنة أولوية لمسألة فترة الأساس الإحصائية: فالفترة الحالية، ومقدارها ١٠ سنوات، تضمن اتساق البيانات ولكنها لا تأخذ في الحسبان وضع الدول المستقلة حديثا. وستحتاج اللجنة إلى فترة تتراوح من ٥ إلى ٧ سنوات لتستجيب للتغيرات الضارة التي لحقت بقدرتها على الدفع. وينبغي إما تقليل الفترة أو استنباط معايير خاصة لتطبيقها بمرونة. وينبغي للجنة أيضا أن تتم دراستها لتعديلات الدخل القومي والدخل الفردي، وتطبيق أسعار الصرف المعدلة بحسب أسعار السلع، والطرق البديلة لحساب الدخل القومي. وقال إن نتائج تطبيق نظام الحدين كانت غير ذات شأن وغامضة، ولذلك ينبغي أن تمتثل اللجنة أحكام الفقرة ٢ (أ) من القرار ٢٢١/٤٦ باء بإنهاء هذا النظام تدريجيا.

١٤- وأضاف قائلا إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لإزالة عيوب المنهجية المشار إليها في اللجنة الخامسة، والأخطاء المرتكبة في تقرير اشتراكات عدد من الدول، ومن بينها بيلاروس.

(السيد بلاييف، بيلاروس)

١٥- وقال إن اللجنة كانت مخطئة في محاولتها حساب معدل النصيب المقرر على جمهورية بيلاروس، المستقلة الآن، وفقا للممارسة القائمة، بسبب ظروفها الاقتصادية التي تغيرت تغيرا جذريا. فالنصيب المقرر الموصى به لا يتفق مع الوضع الاقتصادي الحقيقي ومن شأنه أن يجعل بيلاروس مدينة للمنظمات الدولية. وليس من المقبول لدولة عضو مؤسس في الأمم المتحدة أن توضع في مثل هذا الموقف. فقد استخدمت اللجنة طريقا منهجيا بسيطا إذ اعتمدت أساسا لحساباتها بيانات عن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية السابقة تتصل بوقت كانت فيه مندمجة في اقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وهي بيانات لا تمت إلى الوضع الراهن بصلة. ولم تأخذ في الحسبان التغيرات الهائلة التي طرأت على الاتحاد السوفياتي السابق والصعوبات التي تواجهها بيلاروس نتيجة لذلك. وينبغي أن تحسب الأنصبة المقررة على الدول الجديدة في المنطقة في إطار جدول الأنصبة المقررة بكامله لا على أساس إقليمي. فقد أعلنت الجمهوريات السوفياتية السابقة نفسها دولا خلفا فيما يتعلق بالديون الخارجية للاتحاد السوفياتي السابق لا فيما يتعلق بالالتزامات المالية المقبلة لدولة غير موجودة قِبَلَ الأمم المتحدة. وأشار إلى أن المنهجية الراهنة تنص على تطبيق تعديلات خاصة: من المقبول جدا عدم ضرورة استخدام معظمها في تقرير اشتراك الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن يصعب على المرء أن يرى لماذا لم تطبق على بيلاروس.

١٦- وأضاف أن واحدا من العوامل الكثيرة التي تؤثر على اقتصاد البلد عواقب كارثة تشرنوبل. وأشار إلى أن لدى الأمم المتحدة برنامجا لتخفيف حدة عواقب كارثة تشرنوبل، ولكن لا يوجد في الصندوق الآن إلا مليون دولار من تكلفة تنفيذ يبلغ مجموعها نحو ٦٤٠ مليون دولار. ولذلك اضطرت حكومة بيلاروس أن تمضي في التنفيذ مستخدمة مواردها هي نفسها. وأضاف أن قائمة الصعوبات الاقتصادية الأخرى، مع الأسف، طويلة.

١٧- وقال إنه بالنظر إلى الفجوة القائمة بين الاشتراك المقرر على بيلاروس وقدرتها الحقيقية على الدفع لعل لجنة الاشتراكات تفكر في إدخال إجراء متفق عليه لتطبيق توصيتها علميا. وأعرب عن الأمل في أن تواصل الوفود إبداء التفهم لوضع بيلاروس وأوكرانيا أيضا.

١٨- السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن من المؤسف، بالنظر إلى طبيعة مسألة جدول الأنصبة المقررة التي تثير الانقسام، أنه لم يقدم سوى أفكار قليلة لبعث الحيوية في الطريقة التي تقسم بها الأمم المتحدة نفقاتها. وأشار إلى أن وفده يقول منذ زمن طويل إن كثيرا من الصعوبات المتصلة بالجدول مردُّها في الواقع إلى الإفراط في الاعتماد على القدرة على الدفع باعتبارها المعيار الأساسي.

(السيد كوهين، الولايات المتحدة الأمريكية)

وينبغي أن يقل التركيز على المصالح المالية الضيقة لفرادى الدول الأعضاء وزيادة التركيز على الاعتزاز بالمنظمة الذي ينبغي أن تشعر به جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد يؤيد وفده كل التأييد الاقتراح الوارد في الفقرة ٣٦ من تقرير لجنة الاشتراكات القاضي بإنشاء هيئة مستقلة رفيعة المستوى تكون لها نظرة أوسع كثيرا وغير تقنية لمراجعة مبدأ القدرة على الدفع وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة. ويؤيد أيضا الاقتراح الذي قدمه ممثل اليابان في هذا الموضوع نفسه ويأمل في أن يري الاقتراحين كليهما ينعكسان في أي قرار يعتمد في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

١٩- وأشار إلى أن لجنة الاشتراكات درست ستة نُهُج بديلة مختلفة لتقرير الأنصبة، ولكنه يأسف لكون بعض الأعضاء يرون أنه ليس لدى اللجنة اختصاص لإبداء رأيها في النُّهُج التي تثير مسائل سياسية. وأشار إلى أن المطلوب من اللجنة هو أن تبدي رأيها التقني بشأن النُّهُج المتباينة لتمكين الجمعية العامة من اتخاذ قرار سياسي مبني على معرفة. ومن الواضح أن هذا هو مقصد الفقرة ١ من القرار ٤٦/٢٢١ دال، ولذلك فهو يأمل في ألا تتردد اللجنة في إبداء رأيها التقني بشأن النهج ذات الآثار السياسية لدى إنجازها التقرير المطلوب تقديمه في الدورة الثامنة والأربعين.

٢٠- وبناء على ذلك، قال إن وفده يظل متفتح الذهن فيما يتعلق بتحسين المنهجية القائمة ولكنه يصر على أن تكون شفافة ومنصفة ومستندة إلى مفاهيم حسابية واقعية. وربما يعني النهج البديل الوارد في المرفق الخامس من التقرير بالمعيارين الأولين ولكن العلاقة الحسابية، ببساطة، غير موجودة.

٢١- وأضاف أن وفده ما زال يلاقي صعوبة في استمرار العمل بنظام الحدين، لا لأنه يحد من النمو من فترة إلى أخرى ولكن لأنه يخلق تشويهات على مدى عدة فترات. وينبغي إزالة هذا النظام برمته.

٢٢- وقال إن قرار لجنة الاشتراكات بإعادة توزيع النصيب المقرر على الاتحاد السوفياتي السابق بين الجمهوريات السوفياتية السابقة الخمس عشرة قرار صحيح وقائم على سوابق. وقد أعطت اللجنة، في الفقرتين ٤٥ و٤٦ من تقريرها، توضيحا كافيا لإشراك أوكرانيا وبيلاروس في إعادة التوزيع هذه. غير أنه بالنظر إلى العواقب الكثيرة المتباينة التي ترتبت على تفتيت الاتحاد السوفياتي سيؤيد وفده أي حل وسط تسفر عنه المفاوضات الجارية بشأن هذه القضية.

٢٣- وأشار إلى أن جدول الأنصبة المقررة قضية مثيرة للخلاف في العادة، ولكن لا ينبغي أن يغيب عن البال أن العمل الحقيقي للمنظمة هو حفظ السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية الاقتصادية،

(السيد كوهين، الولايات المتحدة الأمريكية)

وتعزيز احترام حقوق الإنسان. ومن شأن النظر إلى جدول الأنصبة المقررة من هذا المنظور الأكبر أن يعيد إلى الأذهان شعورا بالتناسب ويحقق توافق الآراء اللازم لسير عمل المنظمة بيسر وانسجام.

٢٤- السيد أوسيليا (الأرجنتين): قال إن وفده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير لجنة الاشتراكات. وإن الحل الذي اختارته اللجنة للمشكلة الناشئة عن قبول الدول الأعضاء الجدد ليس حلا مثاليا في نظر دول كثيرة، ولكنه بكل تأكيد أقل الحلول كلفة على المنظومة بأسرها. وإن وفده على استعداد للتعاون تعاونا بناء في السعي إلى إيجاد حل نهائي.

٢٥- وقال إن في الإمكان تحسين المنهجية بمواصلة العمل على أساس القرار ٢٢١/٤٦. وأشار بوجه خاص إلى أن الجدول الآلي للدخل القومي مرجحا بمعامل الدخل القومي للفرد يقوم على معايير موضوعية تؤدي إلى نتائج أكثر إنصافا. وينبغي أن تعكس المنهجية قدرة جميع الدول الحقيقية على الدفع، والاقتراح المقدم في هذا الصدد بشأن تشكيل فريق خبراء لتعريف مفهوم القدرة على الدفع، جدير بالنظر.

٢٦- وخلص إلىالقول إن الدول تنتهز هذه الفرصة عادة للتعليق على أثر المنهجية على مقدار اشتراكاتها المقررة. ولعل الوقت قد حان لوضع معايير ومفاهيم توفر لجدول الأنصبة المقررة المصداقية اللازمة لقبوله من قبل الجميع. وإلا، فإن ما هو الآن لعبة مجموعها صفر قد يتحول إلى لعبة مجموعها سلبي على المنظمة.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (A/47/30؛ A/C.5/47/25، A/C.5/47/36، A/C.5/47/37، A/C.5/47/38)

٢٧- السيد بلحاج عمر (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية): قال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية هيئة مستقلة مهمتهاتنظيم وتنسيق شروط خدمة موظفي النظام الموحد للأمم المتحدة. والمسائل المشمولة بمهمة اللجنة تؤثر على أكثر من ٠٠٠ ٥٠ موظف يعملون في نحو ٧٠٠ موقع في هيئات مختلفة اختلافا كبيرا، يمكن لاهتماماتها أن تتباين تباينا كبيرا في أي وقت بعينه. وعلى اللجنة أن تحافظ على موضوعيتها بينما توازن بين الأطراف المعنية المختلفة - الموظفين والإدارة والدول الأعضاء. ولا ينبغي لهذه الاهتمامات أن يناقض بعضها بعضا ولكن الآراء في أهميتها النسبية قد تتباين. ولذلك من الأساسي أن يكون حياد اللجنة وموضوعيتها غير موضع شك. وقد وقعت بعض الأطراف في منزلق

(السيد بلحاج عمر)

انتقاد لجنة الخدمة المدنية الدولية لهذا السبب، ولكن اللجنة ترى في عدم قدرتها على إرضاء كل الناس كل الوقت دليلا على حيادها وموضوعيتها. ومن الضروري ، طبعا، إجراء مناقشة صريحة للقضايا ولكن هذه المناقشة يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل والتسامح.

٢٨- وأشار إلى أن القرار ٤٦/٢٢٠ ينص على أن تقدم تقارير لجنة الخدمة المدنية إلى اللجنة الخامسة لاتخاذ القرارات مرة كل سنتين فقط، وفي السنوات الأخرى تقدم التقارر للعلم فقط. ولا ترى اللجنة أية مشكلة كبيرة في تقديم تقاريرها مرة كل سنتين، ولكنها تعلق أهمية على المراجعة السنوية للمرتب الأساسي/ الأدنى.وستجدّ من حين لآخر أيضا قضايا أخرى تستدعي الخروج عن نظام تقديم التقارير مرة كل سنتين.

٢٩- وقال إن وقتا طويلا كرّس خلال عام ١٩٩٢ لقضيتين تؤثران على شروط خدمة موظفي فئة الخدمات العامة، وهما: مراجعة منهجية تقرير الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، ومراجعة منهجية إجراء دراسات استقصائية للمرتبات في المقار السبعة. وقد أجريت المراجعتان كلتاهما بالتشاور مع الإدارة وممثلي الموظفين، وشكلت أفرقة عاملة للنظر بعمق في القضايا المعنية. وجدير بالذكر أنه عندما علق الموظفون مشاركتهم في اجتماعات لجنة الخدمة المدنية الدولية، في مناسبة سابقة، جعلوا من شروط عودتهم إلى المشاركة إنشاء أفرقة عاملة ثلاثية على جميع المستويات. ولذلك من سوء الحظ أن الموظفين قرروا عدم المشاركة في المداولات في الدورة الجارية للجنة.

٣٠- وقال إن نتائج الدراسة الاستقصائية للمرتبات بينت أن المنهجية، وإن كانت سليمة أساسا، تحتاج إلى تهذيب دقيق، كما جاء في تقرير اللجنة.

٣١- وأشار إلى أن اللجنة لم تتم بعد مداولاتها بشأن الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، ولكنها لا ترى أن إبقاء النظام دون تغيير خيار ممكن بالنظر إلى المفارقات التي سببها، وهذا أيضا هو الموقف الذي اتخذه الرؤساء التنفيذيون والدول الأعضاء في مجلس المعاشات التقاعدية. وقال إن المفارقات نتجت عن الاختلاف بين فئة الخدمات العامة والفئة الفنية فيما يتعلق بمعدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والطرق المنهجية وإجراءات التعديل. وقد تمت تسوية الجانب المنهجي باستخدام تعويض الدخل في الفئتين، وقامت لجنة الخدمة المدينة الدولية بالمواءمة بين إجراء التعديل لفئة الخدمات العامة والإجراء المطبق على الفئة الفنية. وسوف تقدم اللجنة تقريرا عن مداولاتها بشأن منهجية تحديد الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في الدورة الثامنة والأربعين.

(السيد بلحاج عمر)

٣٢- وأضاف أن اللجنة تناولت أيضا ترتيبات التقاعد لموظفين مختارين غير مصنفين على رتب، وغير مشتركين في صندوق المعاشات التقاعدية، وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٦. وأوصت اللجنة بمبادئ توجيهية تهدف إلى توفير قابلية المقارنة فيما بين أفراد فئة الموظفيين المعنيين وكذلك باستحقاقات المعاش التقاعدي لموظفين في مثل وضعهم مشتركين في صندوق المعاشات التقاعدية. وقدمت اللجنة أيضا توصيات شروط خدمة الأمناء العامين المساعدين ووكلاء الأمين العام والموظفين الذين في مثل رتبهم.

٣٣- وقال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية ما زالت تكرس اهتمامها لشروط تعيين موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، وبصورة رئيسية فيما يتعلق بالمرتبات والعلاوات. وفيما يتعلق بطلب الجمعية العامة، في القرار ١٩٨/٤٤، تقديم تقرير مؤقت عن الهامش بين منظومة الأمم المتحدة والخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة، قررت اللجنة أن تقول في تقريرها إنه لا يلزم اتخاذ أي إجراء في المرحلة الراهنة.

٣٤- وتبين من دراسة لجدول المرتبات الأساسي/ الأدنى أن ثمة فرقا مقداره ٦,٩ في المائة بين النظامين ولذلك توصي لجنة الخدمة المدنية الدولية بتعديل جدول مرتبات الأمم المتحدة برفعه بمقدار تلك النسبة، اعتبارا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٣. وتوصي أيضا بالنظر في التعديلات المقبلة على أساس سنوي. وأنجزت اللجنة أيضا، بمساعدة من مؤسسة استشارية، الجانب الأكبر من العمل التقني المتعلق بالإجراءات المنقحة لتحديد فارق غلاء المعيشة بين نيويورك ووشنطن.

٣٥- وأشار إلى أن لجنة الخدمة المدنية تعرضت للنقد مؤخرا لأنها لم تبق مرتبات الأمم المتحدة قادرة على المنافسة ولبطئها في الاستجابة للصعوبات التي ووجهت في تعيين الموظفين واستبقائهم. وعلى وجه الخصوص حدا انخفاض الهامش في رتبتي مد-١ و مد-٢ بلجنة التنسيق الإدارية أن تطلب زيادة مرتبات الموظفين في هاتين الرتبتين، ولكن اللجنة رأت أنه يجب أيضا أن تدرس عددا من العوامل المتصلة بهيكل جدول المرتبات نفسه. وفي محاولة لمعالجة مشكلة استبقاء الموظفين في المجالات ذات التخصص التقني العالي، تنظر اللجنة في إنشاء معدلات وظيفية خاصة، وتدعو اللجنة الخامسة إلى تأييد ذلك النهج من حيث المبدأ ريثما تقرر الطرائق الفعلية التي ستتبع.

٣٦- وفي مجال البدلات، أتمت اللجنة المراجعات المنهجية لبدلات الإعالة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا ولمنحة التعليم. وهي توصي برفعها في مناطق عملات معينة استجابة للتضخم المالي.

(السيد بلحاج عمر)

وينبغي ملاحظة أن هذه التعديلات لا تمثل زيادة حقيقية في البدلات المعنية وأن بدل المعال من الدرجة الثانية لم يتغير منذ ١٥ سنة.

٣٧- وقال إن اللجنة راجعت نظام التنقلات والمناطق الصعبة وخلصت إلى نتيجة مؤداها أن النظام يؤدي عمله بوجه مرض في إطار هيكل التكاليف الذي تم التنبؤ به حين اعتماده. ولذلك، توصي باستمرار النظام دون تغيير. وسوف تجرى مراجعة أخرى من قبيل المتابعة في عام ١٩٩٥. وينبغي أن يستمر الربط بين بدل التنقل والصعوبة وجدول المرتبات الأساسي/ الأدنى.

٣٨- وأشار إلى أن اللجنة قدمت سلسلة من التوصيات تتصل بحالة المرأة، وهي على ثقة من أن تقدما حقيقيا سوف يحرز في النهاية.

٣٩- وبينما ركزت اللجنة تركيزا قويا على جانب الأجر من منظور إدارة الموظفين، ينبغي أيضا إعطاء وقت متناسب للقضايا التكميلية والهامة الأخرى مثل تخطيط الموارد البشرية وإدارتها، وتخطيط الحياة الوظيفية وتطوير الموظفين، وتعزيز حوافز الموظفين وإنتاجيتهم. وقال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية أجرت مؤخرا دراسة تهدف إلى تعيين وسائل أكثر فعالية لتقييم أداء الموظفين. وأضاف أن هذه القضايا التي أهملت لوقت طويل ذات أهمية بالغة لإيصال إدارة شؤون الموظفين في الهيئات الدولية العامة إلى القرن الحادي والعشرين.

٤٠- وقال إنه ليس من شأن اللجنة وحدها أن تدافع عن النظام الموحد؛ وإنما ينبغي أن تكون تقوية النظام مسعى مشتركا ومسؤولية جماعية على جميع المعنيين به. ومما يدعو إلى الارتياح أن المنظمات أخذت الآن تبعث مشاكلها إلى لجنة الخدمة المدنية في الوقت المناسب. وإذا استمر هذا الاتجاه، فسيكون في الإمكان العمل بانسجام لتعزيز وحدة النظام. وفي هذا الصدد أعرب عن الأسف لتعليق الموظفين مشاركتهم في بعض أنشطة اللجنة وقال إن أبواب اللجنة ستظل مفتوحة. وتوصي اللجنة بأن تلزم الجمعية العامة جميع المنظمات بدعوة اللجنة إلى إرسال ممثلين لها إلى اجتماعاتها التي تناقش فيها مقترحات متصلة بشروط الخدمة.

٤١- وخلص إلى القول إن النظام الموحد عبارة عن ميثاق بين الأطراف المعنية، وإذا لم تكن جميع الأطراف ملتزمة بجعله يعمل فسوف يتفسخ فيلحق الضرر بالجميع. وينبغي أن ينصبّ التركيز على تحسين النظام الموحد لا على إزالته.

٤٢- الرئيس: قال إنه تلقى التماسا موجها إلى اللجنة الخامسة وموقعا من قبل ٢٤٣ ٢ موظفا لدى المنظمات التي يوجد مقرها في فيينا، يعرب فيه الموقعون عن قلق بالغ إزاء الموقف الذي اتخذته حكومات معينة تجاه الموظفين المشمولين بالنظام الموحد. وكما اتفق في جلسة سابقة، سوف يدعو ممثلي رابطات الموظفين إلى مخاطبة اللجنة بالاقتران مع نظرها في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية.

٤٣- السيد أبو ظهير (رئيس لجنة التنسيق للاتحادات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الأمم المتحدة): قال إن من دواعي السخرية أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه مكانة المنظمة وهيبتها أن تظل محفوفة بمشاكل التمويل، وإن مما يحبط الآمال أن يظل النقد الهدام يوجه إليها. فلا يجب أن ننسى أن الأمم المتحدة لم توجد في معزل عن العناصر التي تتكون منها - أي الدول الأعضاء.

٤٤- وأشار إلى أن الأمم المتحدة شرعت في تنفيذ برنامج واسع النطاق لإعادة تشكيل هيكلها، ولم يبلغ عنه شيئ إلى الموظفين، خلافا للسوابق ولما جرت به التقاليد منذ زمن بعيد من التشاور بين الموظفين والإدارة. وكان لهذا الوضع أثر سلبي جدا على الروح المعنوية للموظفين. كما أن الوعد بتحسينات في شروط الخدمة في وقت ما غير محدد في المستقبل يبدو أقرب إلى السراب في ضوء الخبرة المكتسبة حديثا.

٤٥- وقال إن مرتبات موظفي الفئة الفنية ومعاشاتهم التقاعدية خفضت تخفيضا كبيرا في الثمانينات للمواءمة بينها وبين التدهور الحاصل في مرتبات الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة ولم تتم حتى الآن استعادة القوة الشرائية التي فقدت. وربما يقال إن هيبة المنظمة في الثمانينات كانت عند أدنى مستوى بلغته، وأن دورها قد قوضته المنافسة بين الدولتين العظميين، وأنه لم يكن ثمة اهتمام يذكر باستثمار أموال في مؤسسة تعتبر ذات فائدة محدودة. ومع ذلك، ربما كان من المتوقع أيضا، بانتهاء الحرب الباردة، أن يحدث تغير في المواقف تجاه المنظمة وتمويلها. ولكن هذا، للأسف، لم يحدث.

٤٦- وإن الجمعية العامة، إما لعدم قدرتها أو عدم رغبتها في الاعتراف بالدور الأساسي للموظفين، تجاهلت باستمرار نداءاتهم بوجوب معالجة العيوب التي يعانيها النظام الموحد. والآن توصي لجنة الخدمة المدنية الدولية، بحجة تداخل مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة ومعاشاتهم التقاعدية مع مرتبات موظفي الفئة الفنية ومعاشاتهم التقاعدية، بتخفيض مرتبات فئة الخدمات العامة ومعاشاتها التقاعدية بنسبة ٢٠ في المائة. ومثل هذا النهج يغفل حقيقة أن التداخل كان نتيجة مباشرة لتخفيضات سابقة في مرتبات الفئة الفنية ولوجود مقاييس مختلفة لهاتين الفئتين من الموظفين.

(السيد أبو ظهير)

٤٧- وقال إن حكمة تنفيذ هذه التدابير في وقت تحتاج فيه المنظمة، أكثر من أي وقت مضى، إلى موظفين محفوزين لتلبية توقعات الدول الأعضاء منها، موضع شك. وقد اعترف الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية بالمشكلة، ولكن لم يقدم أي اقتراح محدد بهدف جعل مرتبات موظفي الفئة الفنية وشروط خدمتهم قادرة على المنافسة مع إبقاء مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة وشروط خدمتهم عند مستواها الحالي. وأعرب عن أمله في أن تتاح فرصة لفعل ذلك أثناء المشاورات غير الرسمية. وقال إن الاعتقاد بإمكانية تخفيض المرتبات والمعاشات التقاعدية وتقويض إمكانيات التطوير الوظيفي بإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في الوقت الذي يضطر فيه الموظفون إلى تحمل عبء أكبر ويوحي بعدم الحساسية وقصر النظر وإهمال المنظمة وموظفيها إهمالا يؤدي إلى إحباط المقصد.

٤٨- ومنذ أواسط الثمانينات، والموظفون يُمثَلون أمام اللجنة الخامسة كل سنة في احتفال سنوي يقدمون إليها الالتماسات والشكاوى ليلقوا استجابة غير متعاطفة من جمهور يبدو أنه يعتبر كل شيء يأتي من الموظفين غير معقول بحكم تعريفه. مع أن مطالب الموظفين - وهي أن توفَّر لهم شروط خدمة مشابهة لشروط الخدمة في المنظمات الدولية التي لها مركز مشابه، كالجماعة الأوروبية والبنك الدولي - ليست أبدا غير معقولة.

٤٩- وإن من المواربة أن يقال الآن إنه بالنظر إلى الركود الاقتصادي العالمي ليس من المعقول أن يتوقع الموظفون أي تحسين، لأنه في الوقت الذي كانت فيه معظم الاقتصادات آخذة في النمو، في فترة الازدهار التي ميزت النصف الثاني من الثمانينات انخفضت مرتبات موظفي الأمم المتحدة ومعاشاتهم التقاعدية.

٥٠- وقال إن الموظفين ملتزمون التزاما راسخا تجاه المنظمة وأنشطتها وبمواجهة التحديات التي يشكلها عالم تتنازعه الحروب الأهلية والصراعات الإثنية. وهم يعترفون بأن دورهم، وكذلك دور المنظمة، قد تغير في فترة ما بعد الحرب الباردة، ولكنهم يطالبون بأن يعترف أرباب عملهم، قولا وعملا، بقيمتهم وبمساهمتهم. ومثل هذا التوقع ليس غير معقول، وإنما هو توقعٌ حق .

٥١- السيد فريمان (رئيس اتحاد رابطات الخدمة المدنية الدولية (فيكسا)): قال إن الأمم المتحدة، كرَبٍّ عمل، غير قادرة على المنافسة. فمرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا ومعاشاتهم التقاعدجية لم تعد قادرة على منافسة مثيلاتها في القطاع الخاص، أو المنظمات الدولية الأخرى، أو موظفي الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة المعينين في الخارج. ويرد دليل ذلك في تقرير من

(السيد فريمان)

مجلدين طلبت إعداده فيكسا ودفعت تكلفته بمساهمات ٠٠٠ ٣٢ موظف، وقد استعرضته لجنة الخدمة المدنية الدولية في دورتها السادسة والثلاثين. ومع أن اللجنة اعترفت بأن مرتبات موظفي هذه الفئات ومعاشاتهم التقاعدية أقل من نظيراتها في المنظمات الدولية التي قورنت بها، فقد وضع التقرير على الرف، ولم تقدم أي توصية لتحسين الوضع. والآن يطلب من الجمعية العامة أن تحيط علما بقرارات اللجنة فيما يتعلق بالتغيرات في منهجيات إعداد الدراسات الاستقصائية لمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها وأجورهم الداخلة في حساب المعاش التقاعدي، وهي قرارات إن نُفِّذت فسوف تسفر عن تخفيضات كبيرة في تلك المرتبات والمعاشات التقاعدية، مما يجعلها عاجزة عن منافسة نظيراتها في أسواق العمل المحلية. وقال إن الأمم المتحدة رب عمل عاجز جدا عن المنافسة فيما يتعلق بالمرأة، مما يجعل من الصعب توقع انضمام النساء أو بقائهن في منظمة ما زال تمثيل المرأة فيها قليلا جدا في الرتب التي هي على مستوى اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من كل الكلام، عندما قام الأمين العام الجديد بإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في المستويات العليا أخرج كل الموظفات ولم يعين غير رجال.

٥٢- وقال إن ممثلي ٠٠٠ ٣٢ موظف سافروا إلى نيويورك على نفقتهم الخاصة وفي وقتهم الخاص لكي يحضروا أثناء مداولات اللجنة الخامسة حول القضايا المتصلة بالنظام الموحد. وقال، متحدثا باسمهم، إنه يود أن يعبر عن خيبة أملهم الكبيرة لعدم إجراء التعديلات اللازمة في جدول الأعمال لتمكين ممثلي لجنة التنسيق للاتحادات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الأمم المتحدة واتحاد رابطات الخدمة المدنية الدولية (فيكسا) من الكلام أثناء إقامتهم في نيويورك. وقد غادروا نيويورك وهم مدركون أن اللجنة لا تريدهم أن يكونوا موجودين.

٥٣- والسبب الذي أعطي لتغيير منهجية استنباط المعاش التقاعدي لموظفي فئة الخدمات العامة هو وجود إمكانية "عكس الدخل"، أي بعبارة أخرى حصول موظف فئة الخدمات العامة على معاش تقاعدي أعلى من معاش موظف في الفئة الفنية كان مرتبه أعلى من مرتبه وهما في الخدمة الفعلية. وقال إن المشكلة، على حد علمه، لم تحدث أبدا. وعلاوة على ذلك،يقوم عكس المرتب على مقارنة وضعين غير قابلين للمقارنة: وهما وضع موظف أقدم في فئة الخدمات العامة في نهاية حياته الوظيفية وعلى أعلى درجات السُّلَّم مع موظف فني مبتدئ، في بداية حياته الوظيفية، ولذلك ليس متوقعا أن يحال إلى التقاعد في نفس الوقت. وكان الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي فئة الخدمات العامة يستند إلى نسبة ١٠٠ في المائة من صافي المرتب لكي يتفق مع ممارسات أرباب العمل المحليين الذين يستخدمون مجموع المرتب الإجمالي. ومن شأن تطبيق جدول الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات

(السيد فريمان)

الموظفين على ٥٦,٢٥ في المائة فقط من المرتب الصافي، كما اقترحت لجنة الخدمة المدنية الدولية، أن يعود بالمنهجية إلى ما كانت عليه في الستينات.

٥٤- وحيث إن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد أدخلت لتوها منهجية جديدة لاستقصاء المرتبات، يستحيل التنبؤ بالمستوى المقبل لمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة، وبالتالي مستوى معاشاتهم التقاعدية. يضاف إلى ذلك أن اعتماد جدول مخفض للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين اعتبارا من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، أقرته الجمعية العامة في الجزء الثالث من قرارها ١٩١/٤٦، قد أسفر بالفعل عن تخفيضات في المعاشات التقاعدية لموظفي فئة الخدمات العامة تصل إلى ١٠ في المائة. وكان الخبراء الإكتواريون دائما ينصحون مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بعدم مراجعة منهجية حساب المعاشات التقاعدية والاشتراكات في الصندوق باستمرار لأن ذلك يغير الأساس الذي تقوم عليه التقييمات الإكتوارية. ولهذا السبب، إلى أن يمضي وقت كاف لتقييم أثر التغيرات الأخيرة على جداول الاقتصاعات الإلزامية من مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة ومنهجية الدراسات الاستقصائية للمرتبات، لا ينبغي إدخال أي تغييرات أخرى على المعاشات التقاعدية لموظفي فئة الخدمات العامة.

٥٥- وفي مسألة أمن واستقلال الخدمة المدنية الدولية، قال إنه يتم كل سنة اعتقال نحو ١٠٠ موظف أو احتجازهم أو سجنهم أو إعدامهم أو التبليغ عنهم بأنه مفقودون أو يحتجزون على غير إرادتهم.ويجب معالجة هذه القضية سنويا، وتطلب فيكسا أن تظل على جدول الأعمال على الرغم من تقسيم عمل اللجنة الخامسة على مدة سنتين.

٥٦- وقال إن فيكسا ما زالت قلقة جدا على علاقتها العملية مع لجنة الخدمة المدنية الدولية. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في الجزء الأول من قرارها ١٩١/٤٦، أهمية أن تعمل اللجنة مع جميع شركائها، وكذلك حقها في عقد اجتماعات تنفيذية. وبينما لم يعقد أي اجتماع تنفيذي خلال عام ١٩٩٢، استعيض عن هذه الاجتماعات بـ "جلسات إعلامية غير علنية" يبدو أن كثيرا من أعضاء اللجنة توصلوا خلالها إلى قرارات بشأن مختلف المواضيع قبل أن تتم حتى مناقشتها مناقشة علنية. يضاف إلى ذلك أنه لم تحدث أي مداولات تقنية على الإطلاق بشأن منهجيات إجراء الدراسات الاستقصائية لمرتبات فئة الخدمات العامة وأجورها الداخلة في حساب المعاش التقاعدي. وهذا الذي حدا بفيكسا أن تنسحب من دورة اللجنة ولن تحضر أية دورة أخرى إلى أن تجرى دراسة ذات معنى لدور اللجنة وأدائها لمهامها.

(السيد فريمان)

ولا توجد لدى أية منظمة تدفع مرتبات وتوفر شروط خدمة قادرة على المنافسة أي هيئة استشارية تشبه لجنة الخدمة المدنية الدولية حتى من بعيد.

٥٧- وأشار إلى أن المحكمتين الإداريتين للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية كلتيهما خطّأتا أساليب لجنة الخدمة المدنية الدولية. والآن توصي اللجنة في آخر تقرير لها (A/47/30) بمراجعة منهجية تحديد الأجر الداخل في حساب الماش التقاعدي لموظفي فئة الخدمات العامة مراجعة تستدعي تغيير المادة ٥٤ من نظام صندوق المعاشات التقاعدية. وما يذكر أن المادة ٤٩ من هذا النظام نفسه تنص على أنه يمكن للمجلس أن يقدم توصيات بإجراء تعديلات على هذا النظام إلى الجمعية العامة. وإذا قبلت توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية فستجعل عملية التشاور مع مجلس الصندوق عملية شكلية بحتة، وإذا ما طعن فيها قانونا، يكاد يكون من المؤكد أن يثبت أنها غير صحيحة.

٥٨- وقال إن فيكسا تفهم أن واحدا من الحوافز الرئيسية للالتزام بتوصيات اللجنة هو الرغبة في ضمان "نظام موحد" حقا داخل الأمم المتحدة. ومع أن الفكرة في حد ذاتها جديرة بالثناء، ينبغي تنفيذها بحذر، وإلا فسوف تدمر النظام الذي قصد بها المحافظة عليه. ونتيجة لقرارات اتخذت لضمان وجود نظام موحد، لم تعد إحدى الوكالات المتخصصة قادرة على تعيين أفضل الملكات وأصبحت تلاقي صعوبات عملية. وسوف تتضاعف المشاكل التي هي من هذا القبيل إذا أُقِرت المنهجية الجديدة لإجراء الدراسات الاستقصائية للمرتبات. ولذلك تحث فيكسا اللجنة الخامسة على تأييد الموقف الذي اتخذته لجنة التنسيق الإدارية (في بيانها A/C.5/47/25) وعلى أن تطلب من لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تعيد فحص المنهجية بالتعاون مع الموظفين بغية التوصل إلى موقف موحد عن طريق التفاوض.

٥٩- وقال إن الوقت قد حان لأن تسير منظومة الأمم المتحدة قدما إلى طرق إدارة معاصرة ولأن تعطي الموظفين صوتا مساويا في التفاوض على شروط خدمتهم. وقد حان الوقت لإعادة مرتبات موظفي الفئة الفنيةوالفئات العليا إلى مستويات تكون فيها قادرة على المنافسة وتجنب تخفيض مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة وأجورهم الداخلة في حساب المعاش التقاعدي لضمان التمكن من تعيين واستبقاء أكثر الناس خبرة ومهارة تقنية. وحان الوقت للتوقف عن الاقتصاد في النفقات علىحساب الموظفين. فإشراك الموظفين وتأييدهم هو مفتاح ضمان مستقبل الأمم المتحدة.

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات (A/47/130؛ A/C.5/47/32)

٦٠- الرئيس: قال إن الجمعية العامة بحاجة إلى تعيين مراقب حسابات عام (أو موظف يحمل لقبا مكافئا) لدولة عضو لملء شاغر سيحدث في عضوية مجلس مراجعي الحسابات في تموز/ يولية ١٩٩٣. وقد سحبت حكومة باكستان ترشيح مراقب الحسابات العام في باكستان، مما ترك مرشحين اثنين يتنافسان على الشاغر، هما: المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، ورئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين. ولذلك ستجري اللجنة اقتراعا سريا.

٦١- بناء على دعوة من الرئيس تولى السيد بينيف (بلغاريا) والسيد الزميطي (مصر) فرز الأصوات.

٦٢- تولى السيد زهيد (المغرب)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦٣- أجري تصويت بالاقتراع السري.

عدد أوراق الاقتراع:	١٤٣
عدد الأوراق الباطلة:	١٣
عدد الأوراق الصحيحة:	١٣٠
الممتنعون:	١
عدد الأعضاء المصوتين:	١٢٩
الأغلبية المطلوبة:	٦٥
عدد الأصوات التي حصل عليها:	
المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند	١٠٥
رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين	٢٤

٦٤- حيث إن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند فاز بالأغلبية المطلوبة، أوصت اللجنة بتعيينه عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ تموز/ يولية ١٩٩٣.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.